منظمة العمل الدولية

وزارة العمل
نعمل معاً

اليوم العالمي
لمناهضة عمل الأطفال
١٢ حزيران ٢٠١٢

حقوق الإنسان
والعدالة الاجتماعية

يدا بيد لإنهاء
عمل الأطفال

السياسات والبرامج الوطنية

ألزمت اتفاقية منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم ١٨٢ الدول المصادقة عليها إعداد وتنفيذ برامج عمل للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال باعتبارها أولوية. وقد وضعت العديد من البلدان الآن خطط عمل وطنية توفر إطارا لهذه الجهود. ويقود الأردن الطريق بين الدول العربية باعتماده رسمياً للإطار الوطني حول عمل الأطفال في آب ٢٠١١ وعلى الرغم من ذلك، لم تقم العديد من الدول الأخرى بذلك بعد ويجب أن تقوم البلدان التي وضعت خططا للعمل برصد ومراجعة فعالية هذه الخطط. وإذا ما أريد تحقيق الهدف الصعب للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦، فإنه من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة في هذا الاتجاه فوراً.

الحركة العالمية لمناهضة عمل الأطفال

على الرغم من وجوب أن تأخذ الحكومات دوراً قيادياً في معالجة مشكلة عمل الأطفال، إلا أن معايير منظمة العمل الدولية تؤكد على أهمية الدور الذي ينبغي أن يضطلع به أصحاب العمل ومنظمات العمال في وضع وتنفيذ برامج عمل في إطار هذه المشكلة. كما تلعب العديد من منظمات المجتمع المدني دورا رائداً في الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة عمل الأطفال. ولا يزال بناء الحركة العالمية لمناهضة عمل الأطفال على المستوى العالمي والوطني والمحلي يمثل أولوية.

انضموا إلينا في ١٢ حزيران!

يهدف اليوم العالمي لمناهضة عمل الأطفال إلى تعزيز التوعية والجهود الرامية إلى معالجة مشكلة عمل الأطفال. وكلّ عام يزداد الدعم المقدّم لهذا اليوم العالمي. وفي العام ٢٠١٢، تتطلّع منظمة العمل الدولية إلى إحياء هذا اليوم العالمي الذي يحظى بدعم على نطاق واسع.

نتطلع إلى مشاركتكم أنتم ومنظماتكم في اليوم العالمي ٢٠١٢.

انضموا إلينا وساهموا في الحركة العالمية لمناهضة عمل الأطفال.

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: ipec@ilo.org

اليوم العالمي لمناهضة عمل الأطفال
١٢ حزيران ٢٠١٢

في هذا العام، سوف يسلّط اليوم العالمي لمناهضة عمل الأطفال الضوء على حقّ جميع الأطفال في الحصول على الحماية من عمل الأطفال ومن الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان الأساسية. وفي عام ٢٠١٠، اعتمد المجتمع الدولي **خارطة طريق لتحقيق القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦**، والتي شددت على أن عمل الأطفال يُشكّل عائقا أمام حقوق الطفل وعائقا أمام التنمية. ويسلط اليوم العالمي ٢٠١٢ الضوء على العمل الذي يتعين إنجازه لجعل خارطة الطريق واقعاً ملموساً.

وتهدف اتفاقيات منظمة العمل الدولية إلى حماية الأطفال من التعرض لعمل الأطفال. وبالإضافة إلى المواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة بالأطفال والعمال وحقوق الإنسان، فإن هذه الاتفاقيات توفر إطارا هاما للتشريعات التي وضعتها الحكومات الوطنية. ولكن تشير التقديرات العالمية الأخيرة لمنظمة العمل الدولية إلى أن هناك ٢١٥ مليون طفل منخرطون في عمل الأطفال حول العالم وأن أكثر من نصف هذا العدد يشاركون في أسوأ أشكال عمل الأطفال[1]. وينبغي أن يكون الأطفال المعنيون على مقاعد الدراسة يتلقون تعليمهم ويكتسبون المهارات التي تهيؤهم للحصول على عمل لائق كأشخاص بالغين. ويحرم هؤلاء الأطفال بدخولهم إلى سوق العمل قبل الأوان من تلقي هذا التعليم والتدريب المهمين اللذين يمكن أن يساعدان في انتشالهم هُم وأسرهم ومجتمعاتهم من دوامة الفقر. ويمكن أن يتعرض العمال الأطفال في أسوأ أشكال عملهم لمعاناة جسدية أو نفسية أو معنوية والتي يمكن أن تُسبّب ضرراً يعيش معهم على المدى الطويل في حياتهم.

وتدعو منظمة العمل الدولية في هذا اليوم العالمي إلى:

- المصادقة العالمية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال (وجميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية).
- وضع السياسات والبرامج الوطنية لضمان تحقيق تقدم فعال في القضاء على عمل الأطفال.
- العمل من أجل بناء حركة عالمية لمناهضة عمل الأطفال.

معايير منظمة العمل الدولية بشأن الحقوق في العمل

تعتبر المبادئ والحقوق المنصوص عليها في ثماني اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية من حقوق الإنسان التي يتعين على جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية احترامها والترويج لها وتحقيقها. وتتعلق "المبادئ والحقوق الأساسية في العمل" بالحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية والقضاء على السخرة أو العمل القسري **وإنهاء عمل الأطفال** والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة. وتعزز الفئات الأربع للحقوق بعضها بعضاً: إذ يتحقق القضاء على عمل الأطفال بسرعة أكبر بكثير وبكفاءة عندما تُحترم كذلك الحقوق الأخرى.

وسوف يعاد النظر في الصورة العالمية فيما يتعلق بهذه المعايير الدولية في مؤتمر العمل الدولي في حزيران عام ٢٠١٢.

وسوف ينظر المؤتمر في تقريرين مهمين لتوثيق التقدم المحرز والتحديات المتبقية في تنفيذ هذه المعايير.

وبالحديث عن عمل الأطفال، تقتضي **اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام لمنظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ (لعام ١٩٧٣) أن يقوم الدول الأعضاء بتحديد** الحد الأدنى لسن القبول في العمل في القانون بما لا يقل عن سن الانتهاء من الدراسة الإلزامية، والذي لا يجوز في أي حال أن يقل عن ١٥ سنة. ويجوز لأي دولة عضو لم يبلغ اقتصادها وتسهيلاتها التعليمية درجة كافية من التطور في ظل ظروف معينة أن تقرر في البداية حدا أدنى للسن يبلغ ١٤ سنة.[2]

وتدعو **اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم ١٨٢ (لعام ١٩٩٩) إلى** "اتخاذ تدابير فورية وفعالة لضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال على وجه الاستعجال". وتم تحديد ما المقصود بأسوأ أشكال عمل الأطفال بالتالي:

- جميع أشكال الرق والممارسات الشبيهة بالرق كبيع الأطفال أو الاتجار بهم وعبودية الدين والقنانة والعمل القسري أو الإجباري للأطفال بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة.
- استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية.
- استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة ولاسيما إنتاج المخدرات أو الاتجار بها على النحو المحدد في المعاهدات الدولية ذات الصلة.
- الأعمال التي يرجح أن تؤدي بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاول فيها إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي. ويتم تحديد مثل هذه الأعمال الضارة من قبل السلطات الوطنية.

المعايير والإعلانات الدولية الرئيسية الأخرى

على مر السنين، حفز الوعي المتزايد بالحاجة إلى ضمان حصول الأطفال على التعليم والحماية تطوير مجموعة من المعايير الدولية للمساعدة في توجيه الحكومات لسنّ تشريعات محلية.

ويعرض **إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان** الحق في التعليم وينص بوضوح على أنه: "لكل شخص الحق في التعليم. يجب أن يوفر التعليم مجانا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا. وينبغي أن يُعمّم التعليم الفني والمهني..."

وثمة مصادقة عالمية وشبكة على **اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل**. وتنص الاتفاقية على أن للأطفال الحق في الحماية من أداء أي عمل يُرجّح أن يكون خطيراً أو يمثّل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضارّاً بصحّة الطفل أو بنموّه البدنيّ أو العقليّ أو الروحيّ أو المعنويّ أو الاجتماعيّ. كما تنص على أنه ينبغي أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع، وتشجيع تطوير شتى أشكال التعلّم الثانويّ، سواء العامّ أو المهنيّ، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية لزيادة حماية الأطفال من الاشتراك في النزاعات المسلحة ومن الاستغلال الجنسي.[3]

وقد انعكست أهمية حماية المبادئ والحقوق الأساسية في العمل خلال الأزمة المالية العالمية وأزمة الوظائف القائمة في البيان الصادر عن مؤتمر القمة **G20** الذي انعقد في تشرين الثاني ٢٠١١ والذي شجع منظمة العمل الدولية لمواصلة الترويج لتصديق وتنفيذ الاتفاقيات الأساسية بما يضمن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال وتنفيذها

على الرغم من أن اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال هي من بين اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصادق عليها على أوسع نطاق إلا أنه يجب أن تقوم البلدان التي لم تصادق بعد على هذه الاتفاقيات بالمصادقة عليها وضمان تنفيذها على نحو فعال. وفي حين أن الأردن قد صادق على الاتفاقيتين، فإن منظمة العمل الدولية بمناسبة اليوم العالمي ٢٠١٢ تدعو جميع الحكومات التي لم تصادق على اتفاقيتي عمل الأطفال القيام بالمصادقة عليهما وتنفيذهما.

١) تشير آخر التقديرات إلى أن هناك ١٢٧ مليون فتى و٨٨ مليون فتاة منخرطون في عمل الأطفال وأن هناك ٧٤ مليون فتى و٤١ مليون فتاة منهم يعملون في أسوأ أشكال عمل الأطفال.

٢) قد تسمح القوانين أو اللوائح الوطنية باستخدام من تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٥ سنة في أعمال خفيفة لا تؤثرسلبا على الذهاب للمدرسة ولا تضر بصحة الطفل أو بنموه. ويمكن أن يتقدم من تتراوح أعمارهم ما بين ١٢-١٤ سنة بطلب للحصول على أعمال خفيفة في البلدان التي تقرر حدا أدنى للسن عند ١٤ سنة.

٣) البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدامهم في العروض الإباحية.